



الجلسة ٥١٠٦

الأربعاء، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بعلي (الجزائر)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد دنيسف

إسبانيا السيد يانيس - بارنوفو

ألمانيا السيد بلوغر

أنغولا السيد غسبار مارتنس

باكستان السيد أكرم

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد أديشي

رومانيا السيد موتوك

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد تشنغ جنغي

فرنسا السيد دوكلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمير جونز باري

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسون

جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء لجان مجلس الأمن وأفرقة العاملة

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوات بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى: السفير إسماعيل أبرو غسبار مارتنس (أنغولا)، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛ والسفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات؛ والسفير منير أكرم، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا؛ والسفير غونتر بلوغر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى نسخ من رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2004/989.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب

الصراعات في أفريقيا وحلها، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أعطي الكلمة الآن للسفير إسماعيل أبرو غسبار مارتنس، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها.

السيد غسبار مارتنس (تكلم بالانكليزية): أولاً وقبل كل شيء أود، سيدي، أن أقول إن هذه مناسبة كبرى: إذ من المرجح أن يكون هذا آخر يوم لعقد جلسات في ظل رئاستكم للمجلس وبمشاركة الأعضاء المنتهية ولايتهم. واسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لي بأن أحيط المجلس علماً بأنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها. وتزامن رئاستكم لمجلس الأمن مع انتهاء ولاية أنغولا في المجلس ورئاستنا للفريق العامل. وأود أن أعرب، من خلالكم، عن تقدير وفدي لعلاقات العمل الممتازة التي نشأت بين جميع الوفود في المجلس أثناء بحثنا الجماعي عن إحلال السلام والاستقرار الدائمين، وخاصة في أفريقيا.

وأنا ممتن بشكل خاص على مساهماتهم القيمة في سبيل إبراز أهداف الفريق العامل المخصص. ووفدي مقتنع بأن الفريق سيستمر في الاستفادة من تجربة الجميع الغنية والقيمة.

ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن الفريق العامل المخصص أصدر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بياناً تفصيلياً مؤقتاً بشأن نشاطاته وجرى تعميمه بوصفه وثيقة للمجلس تحت الرمز S/2003/1188. وقد أرسل إليكم تقرير

فيها الحكومات النظام الدستوري وتستهيئ بمبادئ الحكم الأساسية وتصبح مصدرا إضافيا لعدم الاستقرار، بالرغم من كونها انتخبت بشكل ديمقراطي. وأود أن أشكر أكاديمية السلام الدولية لأنها مكنت من عقد ذلك الحدث الهام. وإنني مقتنع بأن الفريق سيستمر في هذه التجربة مع الأكاديمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

ويشير البنك الدولي، في وثيقته المتعلقة بالإنعاش في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا، إلى أن الصراعات الأفريقية أصبحت مسألة تنمية، بفعل طبيعتها. وبالنظر إلى ذلك، وخاصة بسبب حجم المشكلة، لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تتصدى لذلك التحدي بمفردها.

ولقد حدد مجلس الأمن التأكيد على أهمية تعزيز تعاونه وتفاعله مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن الإنعاش وإعادة البناء الاقتصادي يشكّلان عنصرين هامين في التنمية الطويلة الأجل في مجتمعات ما بعد الصراع وفي صون السلام.

لقد ساهم الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والفريقان الاستشاريان التابعان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البلدين الخارجين من الصراع، أي غينيا - بيساو وبوروندي، في تجسيد التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

واعتمد مجلس الأمن، في اجتماعه التاريخي الذي انعقد في نيروبي الشهر الماضي، بياناً رئاسياً بشأن علاقته المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي. وقد دعا المجلس في ذلك البيان الأمين العام إلى استكشاف سبل جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بتعاون وثيق مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، وبالأخص مع مراعاة الولاية الموسعة للاتحاد الأفريقي وأجهزته الجديدة.

هنائي، سيدي الرئيس، وسيجري تعميمه بوصفه وثيقة للمجلس. كما وزعت نسخ من التقرير على الأعضاء.

وسيؤكد بياني على بعض الجوانب التي يتضمنها ذلك التقرير.

في ما يتعلق بمنع الصراعات وحلها، اتخذ الفريق إجراءات تهدف إلى النظر في المسائل الإقليمية والمسائل التي لا تخلو من الصراعات. وفي ذلك الصدد، عقد الفريق اجتماعات بشأن بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا وبشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التأكيد بشكل خاص على النهوض بدور الأمم المتحدة. وإن الفريق لمسور على نحو خاص بالدور المعزز الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما قرره مجلس الأمن. علاوة على ذلك، يشكل عقد المؤتمر الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى خطوة مهمة نحو الاستجابة للاهتمامات التي أعرب عنها أعضاء الفريق.

وحتى ينفذ الفريق الجدول الزمني لعلمه بفعالية ويستمع لوجهات نظر مختلفة بشأن مسائل تكون موضع اهتمام الفريق ومجلس الأمن، اغتنم الفريق العامل المخصص الطابع غير الرسمي لاجتماعاته بإشراك أعضاء من غير المجلس في مداولاته.

وفي ذلك الصدد، عقد الفريق مناقشة مائدة مستديرة مع أكاديمية السلام الدولية بشأن القيود والتحديات والفرص في حل الصراعات، وجرى خلالها تبادل مفيد لوجهات النظر بين المشاركين بشأن السودان والصومال وغينيا - بيساو ودور المجلس في منع نشوب الصراعات في أفريقيا. وفي إطار موضوع المعايير الإقليمية والدولية لتغيير الأنظمة على نحو غير دستوري في أفريقيا، فكر المشاركون ملياً في اقتراح الأمين العام، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى النظر في كيفية التصدي لحالات ما بعد الصراع التي تتحدى

وكملاحظة عامة، إن ممارسة المجلس الحالية بتقييم عمل الأفرقة العاملة حينما تخرج رئاساتها من مجلس الأمن تستحق إعادة تقييم. وكتوصية أخيرة، سيكون من المفيد أن تقدم الأفرقة العاملة تقارير منتصف المدة بشأن نشاطاتهم ويمكن أن تساعد، مع تقييم أعضاء المجلس، على تحديد مجالات تحسين عمل الأفرقة العاملة.

وأخيرا، أود أن أشكر كل أعضاء المجلس على روح التعاون التي أظهرها خلال ولايتنا وأشكر الأمانة العامة على دعمها القيم.

أشكركم، سيدي الرئيس، وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم المستقبلية، كما أتمنى للجميع سنة سعيدة.

الرئيس: أشكر السفير غسبار مارتنس على الإحاطة الإعلامية التي قدمها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وعلى الخدمة الكبيرة التي قدمها لأفريقيا، وللمجلس الأمن، ولمنظمة الأمم المتحدة خلال السنتين اللتين قضاهما في المجلس. أتمنى له كل النجاح والتوفيق خارج المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن التي أنشئت عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

السيد مونيوز (تكلم بالإسبانية): لقد مضى عامان منذ أن تحملت شيلي مسؤولية رئاسة لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان. وهذه تجربة تتطلب الكثير من التضحيات وهي في نفس الوقت شرف وإحدى أكثر التجارب التي اكتسبنا إثراء من بين مهامنا المختلفة خلال المدة التي قضيتها في المجلس، الذي تتولون رئاسته حاليا بمسؤولية وفعالية، سيدي الرئيس.

وإضافة إلى مشاطرتكم بعض الحقائق الموضوعية بشأن قيادتي للجنة خلال تلك المدة، أود أن أتطرق، من

وتحقيقا لذلك الغرض، يمكن للفريق أن يقوم بدور أساسي في تعزيز التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي أنشئ مؤخرا، مع اعتبار ضرورة أن يكون منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في أفريقيا بحق ثمرة جهود متكاملة يبذلها الأفرقة وشركاؤهم الدوليون.

وأغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن يشارك في اجتماعات الفريق ممثلو رئاسة الاتحاد الأفريقي النشطة ومكتب المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي في نيويورك، وإدارة الشؤون السياسية، بالخصوص من خلال شعبها التي تهتم بأفريقيا. وأعرب عن تقديري للبلدان والمؤسسات التي حضرت اجتماعات الفريق، مؤكدا مرة أخرى على الدور الذي اضطلع به وفد موريشيوس في إنشاء الفريق، حين كانت موريشيوس عضوا في المجلس.

وبينما تنتهي ولاية أنغولا في مجلس الأمن، نأمل، بصفتنا رئيسا للفريق، أن يواصل رصد تنفيذ توصياته وقراراته بشأن منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، وفقا لولايته.

وينبغي أن يفكر الفريق العامل المخصص، بعد ثلاث سنوات من إنشائه، في الطريقة التي يمكنه بها أن يحسن تنفيذ ولايته بفعالية. وفي ذلك الصدد، ينبغي للفريق أن يواصل تطوير الشراكات مع مؤسسات أخرى، بإشراك غير الأعضاء في المجلس وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى المجلس، ارتكازا على تلك الشراكات.

ومن الضروري التفكير مليا في الوضع المستقبلي للفريق العامل المخصص ضمن مجلس الأمن، بغية الاستجابة للاتجاهات الجديدة في توحي إيجاد الحلول للصراعات الأفريقية، بما فيها التعاون مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

بالجزءات. إن الجزاءات المفروضة على القاعدة والطلّابان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما ليست جزاءات تقليدية ضد البلدان: وإنما تطبقها جميع الدول على قائمة الأشخاص والكيانات، أينما كان محل إقامتهم أو موقعهم. وهؤلاء الأشخاص والكيانات، بسبب طبيعتهم، كثيرا ما يتعذر الكشف عنهم أو يعملون بصفة منظمات خيرية أو مؤسسات قانونية أو غير قانونية. يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من الأشخاص المحتملين غير مدرجين في القائمة الموحدة للجنة، وربما لن تقترح الدول الأعضاء إدراج أسمائهم فيها. ومن المفارقات أن غير المدرجين في القائمة هؤلاء هم الذين يمكنهم تنفيذ أخطر الهجمات الإرهابية، دوغما دليل أو إنذار مسبق.

ويطلب تقرير الفريق من لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطلّابان أن تبدأ كتدبير مؤسسي "العمل بإجراءات لإعادة النظر في حالات الأفراد والمؤسسات التي تزعم أنها أدرجت خطأ" (A/59/565، الفقرة ١٥٢). وهذا لا يتفق مع الواقع، لأن اللجنة لديها بالفعل عملية ضمن مبادئها التوجيهية لحذف أسماء الأشخاص أو الكيانات من القائمة. علاوة على ذلك، تم اعتماد استثناءات لأسباب إنسانية في القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، تدرج شتى الأسباب التي تمكننا من النظر في الطلبات التي تقدمها الدول فيما يتعلق بالأفراد المدرجين في القائمة.

ونرى أن من الأهمية الشديدة بمكان مواصلة إيلاء اهتمام كبير لبعده حقوق الإنسان واتباع الإجراءات الأصولية في استخدام هذه الأداة. وهذا الاهتمام الإنساني يجب تناوله بطريقة موزونة جدا بقصد كفالة أن كل الشواغل يمكن معالجتها، من دون أن تفقد القائمة فعاليتها.

وكما قلت في جلسة سابقة، كانت الزيارات إلى الدول مفيدة جدا، سواء من حيث الحصول على المعلومات

وجهة نظر شخصية، إلى بعض جوانب التقدم والتحديات التي ينبغي لنا أن نواصل العمل عليها، بغية تحسين عمل هذه اللجنة الهامة.

لقد عقدنا خلال السنتين الماضيتين ٨٠ اجتماعا رسميا وغير رسمي، كانت دوما مثقلة بالعمل. والآن، في نهاية تلك المدة، سأركز ملاحظاتي على عدد من النقاط الرئيسية.

الأولى تتعلق بالقائمة الموحدة. لئن كانت القائمة الموحدة الأداة الرئيسية التي تستخدمها اللجنة، فإن إحدى مهامها الرئيسية، بصفتي رئيسا، كانت تحسين القائمة كما ونوعا. وبالنسبة للمجال الأول، أشير إلى أنه جرت خلال العامين المنصرمين إضافة ٨٨ فردا و ٢٣ كيانا إلى قائمة اللجنة الموحدة. وجرى أيضا إدخال أكثر من ٩٨ تعديلا على القائمة، لغرض تصحيح الأخطاء، وإضافة معلومات وتوضيح بضع نقاط. وهنا استطعت أن أعول على التعاون القيم من موظفي الأمانة العامة العاملين مع اللجنة وعلى تعاون فريق الرصد.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، من الواضح أن الكثير ما زال بحاجة إلى الإنجاز. وتبعاً لذلك، فإن فعالية القائمة يجب أن تعزز، خاصة من خلال التعاون من جانب الدول الأعضاء. وأحثها على مواصلة اقتراح الأسماء بروح المبادرة لإدراجها في القائمة الموحدة، مذكرا بأن القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) يكرر توجيه ذلك الطلب إلى الدول ويشير إلى ضرورة اقتراح الأسماء ما لم يخل هذا بسير التحقيقات أو إجراءات إنفاذ القانون. وأود أيضا أن أطلب أن الدول الأعضاء يجب أن تواصل تقديم معلومات إضافية وبذلك يمكن مواصلة تحسين نوعية تلك المعلومات.

لقد قُدم للتو تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) إلى الجمعية العامة، وأود أن أتقدم بإشارة تمهيدية إلى الفصل الخاص

ثمة جانب آخر لاحظته هو الحاجة إلى مواصلة التعاون الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب ومع اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهذا التعاون يجب أن يمتد ليشمل هيئات ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن الهيئات الدولية الأخرى. ولقد بدأت، شخصياً، تعاوناً مثمراً مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) وغيرهما. ويحدوني الأمل أن يستمر هذا التعاون وأن يتعزز. إن التعاون الدولي في تشاطر المعلومات الاستخباراتية جوهرية، وقد أشارت إلى ذلك بلدان كثيرة.

وأود أن أذكر نقطة أخرى أعتقد أنها هامة جداً. لا بد من إجراء حوار متواصل فيما بين الثقافات. ولا بد لنا من أن نتجنب النهج القائمة على أساس "صدام الحضارات" في مكافحتنا للإرهاب. كما لا يجوز لنا إقران ظاهرة الإرهاب بأي دين معين أو ثقافة معينة أو شعب معين. فهذا قد يؤدي إلى التمييز أو التعصب، الذي لن يخدم في الأمد البعيد، إلا مقاصد الإرهاب.

وفيما يتعلق بتفسيرات راديكالية معينة للإسلام، طلبت مني السلطات في العديد من البلدان أثناء زيارتي أن أولي اهتماماً أكبر للتصريحات الصادرة عن قادة مسلمين معتدلين يستنكرون إرهاب القاعدة وإرهاب المرتبطين بها. وقد ذكرت إندونيسيا والفلبين وتايلند وآخرون ذلك بوضوح. وبعبارة أخرى يجب محاربة الإرهاب على الساحة العقائدية أيضاً.

وجانب آخر لاحظته أثناء هذه الفترة هو أن الفقر والتمييز والإقصاء الاجتماعي تقوي كلها من عضد الإرهاب. فالشباب كثيراً ما لا يجدون الفرص وبالتالي يجدون في التنظيم الإرهابي الشعور بالانتماء والاحترام والدعم الاجتماعي. وإن قادة الجماعات الإرهابية وحدهم

المفيدة عن تنفيذ الجزاءات أو في الترويج للحوار بين الدول الأعضاء. وأثناء هذه الفترة أسعدني أن أزور ٢١ بلداً: إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا - مرتين، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، بلجيكا - في سياق الاتحاد الأوروبي، تايلند، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، سنغافورة، السنغال، سويسرا، الفلبين، كمبوديا، ليختنشتاين، المملكة العربية السعودية. وأعتقد بأن زيارة بلدان منتقاة تتسم بأهمية صميمية في إرساء أسس الحوار والحصول على معرفة ميدانية حول كيفية تطبيق الجزاءات، فضلاً عن التعرف على أي مشاكل ونجاحات واقتراحات قد تكون موجودة. ولما كان رؤساء لجان آخرون سيقومون بزيارات في المستقبل، فإن القيام بزيارات مشتركة، حينما يكون ذلك ملائماً، ربما يمثل فكرة جيدة. ومن المهم أيضاً إجراء الحوار مع الدول هنا في نيويورك، بصورة دورية.

أود أن أشدد على أن إحدى السمات الأكثر شيوعاً التي لاحظتها كانت الحاجة إلى تعاون تقني بعيد الأمد مع البلدان التي تحتاج إليه بغية تقوية قدراتها على مكافحة الإرهاب. لقد طلبت بلدان كثيرة هذا أثناء زيارتنا. والبعض منها، وهي قليلة جداً لحسن الحظ، رغم أنها ليست لديها التشريعات الملائمة أو الوسائل الضرورية، لأنه لم تحدث على أراضيها هجمات إرهابية، فإنها تؤمن بسداحة بأنها بمأمن من هذا البلاء، ولا تريد أن تجازف بالإضرار بصورتها الاقتصادية أو السياحية بأن تطلب التعاون. إنها على خطأ. فالأمن الأعظم لأي بلد إنما يكمن في التعاون الدولي في سبيل تقوية قدرات ذلك البلد، لأنه ما من بلد مستثنى من هذا التهديد العالمي. إضافة إلى ذلك، يجب أن نذكّر بأن قرارات مجلس الأمن بطبيعتها ليست اختيارية. إنها بالأحرى إلزامية بموجب الفصل السابع. وعلى أي حال، تتفهم أغلبية واسعة من البلدان هذا الأمر.

نظرا لأن تنظيم القاعدة سعى لإيجاد طرق جديدة لتمويل عملياته، فمن الضروري أن تواصل اللجنة بدقة رصد الوسائل البديلة لجمع وتحويل الأموال.

وبالنسبة لحظر السفر، مع أنه لا توجد تقارير عن احتجاز أشخاص على نقاط السيطرة على الحدود، أعتقد أن من المبالغ فيه الافتراض بأن ذلك التدبير فشل. ومن المحتمل أنه كان لحظر السفر الذي فرضته اللجنة تأثير رادع فعال على الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة الممنوعين من السفر. بعبارة أخرى، ربما كان يوجد أشخاص منعوا من السفر، أو اضطروا إلى فعل ذلك بطريقة غير مشروعة. وكتدبير وقائي، كان هذا الأمر مهما جدا، مع أنه لا بد لي من القول إن تحسين التطبيق ينبغي أن يستمر، بما في ذلك من خلال التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

وبالنسبة لحظر توريد الأسلحة، أعتقد أنه أحرز تقدم. فلم يتمكن الإرهابيون من الحصول على الأسلحة الحربية على نطاق تجاري، لأن الدول مارست رقابة صحيحة. ويجب علينا الآن أن نبذل مزيدا من الجهود لنضمن ألا تظل القاعدة قادرة على الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أو على المواد ذات الاستخدام المزدوج، وهذا هو الأهم. ولذلك، أعتقد أنه لا بد من وجود آلية دولية، من بين أشياء أخرى، تمكن من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعليه، ينبغي أن يشجع المجلس على اعتماد ممارسات سليمة بالنسبة للقواعد التنظيمية الموثوق بها المتعلقة بمواد من قبيل نترات الأمونيوم، وهي ممارسات موجودة في بعض البلدان.

وفي ذلك الصدد، يجب ألا ننسى أن فعالية الجزاءات تتوقف على تطبيقها من جانب الدول الأعضاء، وعلى تعاون هذه الدول في مكافحة تنظيم القاعدة.

هم الذين ينتمون إلى قطاعات مترفة غنية ويكونون قد حصلوا على التعليم العالي، أما معظم أعضاء القاعدة الشعبية فإن معظمهم ينتمون إلى قطاعات اجتماعية متواضعة. ومن الواضح أنه لا شيء يبرر الإرهاب أيا كانت الأسباب الكامنة وراءه.

ولا بد من أن أضيف أنه، كما جاء في العديد من الدراسات عن القاعدة، اجتذبت الحرب في العراق وشجعت المقاتلين "الجهاديين"، الذين يستغلون ذلك البلد كمسرح للعمليات، مسرح حافل بالفرص. وكلما طال أمد الصراع في العراق وازدادت جذوره ترسحا، ازدهر تجنيد القاعدة للمقاتلين. إن توسع رقعة الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية يضعضع الدعم المقدم لعقيدة القاعدة المتطرفة.

وأؤمن بأن بقاء الصراع المتواصل في الشرق الأوسط يشجع أيضا على انتشار الشعور بالظلم والإحباط والكرهية، الذي يصبح بدوره مرتعا لإرهاب القاعدة. وإذا لم يجرز تقدم بالنسبة إلى خارطة الطريق، وإذا لم يتحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإذا ظلت فلسطين محرومة من حقها في أن تصبح دولة ذات سيادة تعيش في سلام وأمن، إلى جانب إسرائيل، فإن الشعور بالمعاملة المتباينة والمهينة سيتعاظم في العالم الإسلامي، وهذا ستستغله القاعدة، التي تسعى رسالتها التضليلية إلى تقديم علاج مخفف للألم المحسوس على نطاق واسع من الكرامة المحروحة.

أخيرا، أود أن أتكلم عن الفعالية النسبية لتدابير الجزاءات المختلفة. حقق تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية أعظم نجاح في تطبيق الجزاءات، وتسنى تجميد كميات كبيرة من هذه الأصول. فقد جرى تجميد أكثر من ١٣٥ مليون دولار مودعة في حسابات أفراد أو كيانات في جميع أنحاء العالم. وأنشأت بلدان عديدة وحدات استخبارات مالية ونفذت توصيات فرقة العمل للإجراءات المالية. ولكن،

أيضا بصورة واضحة. وبناء على ذلك، فإن التعاون من خلال الأمم المتحدة ضروري ولا غنى عنه.

أخيرا، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على عملهم الممتاز في اللجنة. وقد كان لي شرف أن أعمل مع مجموعة من الدبلوماسيين الذين أظهروا قدرا كبيرا من الاحتراف والتفاني والحماس، وأمضوا أياما طويلة يعملون على أداء مهام معقدة جدا. وأذكر، على سبيل المثال، كارلا سيراشي من بعثتي، وهي سيدة محترفة لا تكل، كثيرا ما نسقت أعمال أعضاء اللجنة. وأود أن أذكر أيضا الدعم الذي تلقته من أفرقة الخبراء، وفي مقدمتهم مجموعة الرصد وفريق الرصد، برئاسة السيد ريشارد باريت، الذي كان عمله يتسم بالاحتراف والفعالية والأهمية. وأود أيضا أن أشدد، بصورة خاصة، على عمل الأمانة العامة القيم والمتفاني، الذي أدته من خلال قسم الجزاءات، خاصة عمل السيدة تاتيانا كوسيو، والسيد أولريك آهنيلد - مولراب وسائر أعضاء الفريق. إضافة إلى ذلك، قدّم جميع زملائي في المجلس على الدوام دعما قويا لعملنا - الذي يخدم المصلحة العامة. فبدون دعمهم الذي لا يتزعزع ولا يكل، ما كنا ستمكّن من إحراز التقدم الذي أحرزناه في ميادين مختلفة عديدة. أشكرهم فرادى ومجتمعين.

الرئيس: أشكر السفير مونيوز على إحاطته الإعلامية، وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ، وعلى العمل الجبار الذي قام به خلال رئاسته الحكيمة للجنة ١٢٦٧، وخلال السنتين اللتين قضاها عضوا في المجلس. وأتمنى له كل النجاح والتوفيق.

أعطي الكلمة الآن للسفير منير أكرم، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبيا.

ويوجد تمييز واضح في تطبيق الجزاءات. ففي حين يتوفر لبعض الدول قدر أكبر من وسائل الامتثال لالتزاماتها، فإنها لم تثبت بعد في تقاريرها أنها تطبق هذه التدابير تطبيقا كاملا. وأعتقد أنه ينبغي للجنة، بدعم من فريق الرصد، أن تركز في المستقبل على الدول التي ينبغي أن تستكشف معا خطوات تعاونية محددة لرفع مستوى الامتثال.

وفي الختام، ألاحظ أن نظام الجزاءات جديد نسبيا ولكنه تطور من اقتراح إدراج بعض الأسماء في القائمة إلى توفير معلومات كافية لتحديد الأشخاص الخاضعين للجزاءات وشرح الأسباب التي أدت إلى إضافة أسمائهم إلى القائمة. وقد نما من إدراج أسماء أشخاص وكيانات إلى وضع إجراءات مفصلة لشطب أسماء من القائمة وتطبيق إجراءات للاستثناءات المستندة لأسباب إنسانية. وتحول تركيز اللجنة من إعداد التقارير عن تطبيق الجزاءات من جانب الدول إلى حوار محدد فاعل مع الدول. ونظرا لطبيعة النظام الفريدة، فإن نظم الجزاءات الأخرى لا توفر أي مثال يحتذى أو يقلد. وكثيرا ما تعين على أعضاء اللجنة أن يضعوا إجراءات جديدة رغم انهماكهم في أعمال أخرى.

وأعتقد أن اللجنة تقوم بدور أساسي في مكافحة الإرهاب، ولذلك، ينبغي أن تواصل العمل بسرعة وكفاءة.

وفي حين أن الكفاح ضد الإرهاب حقق نجاحات، فإن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن ربح الحرب ضد الإرهاب. فقد نما تنظيم القاعدة، القائم على إيديولوجية متطرفة وعلى تعاليم متطرفة، وأصبح يتمتع بقدر من الدعم، بوصفه شبكة لا مركزية من المجموعات الإرهابية، أكبر من الدعم الذي كان يتمتع به عندما أنشأه أسامة بن لادن كمنظمة لها هيكل تنظيمي. ولذلك، يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده، لأننا نواجه تحديا ليس عسكريا فحسب، ولكنه سياسي ودبلوماسي واجتماعي وإيديولوجي

لقد كانت الأولوية الأولى بالنسبة لي في هذه اللجنة هي المحافظة على الشفافية في عملها. وأود أن أعقب بإيجاز على بعض جوانب عمل هذه اللجنة، وربما تنطبق تعليقاتي على لجان أخرى.

في رأيي أنه عند تحديد وتنفيذ تدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق، يجب أن نظل نركز على الأهداف الأولية التي أدت إلى فرضها. إن المعايير المحددة للإبقاء على الجزاءات ينبغي ألا يتم تغييرها في منتصف الطريق. إذ أن رصد وتنفيذ الجزاءات مهمة صعبة ومكلفة. وإن تلك الجزاءات تحتاج إلى تحليل وثيق لجدوى التكاليف. ولا بد من تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية للجزاءات على نحو واضح ومنتظم. ومن المهم بنفس القدر أن نقيم موضوعية قدرة الحكومة المعنية على تنفيذ الشروط التي يفرضها المجلس. ومن الضروري تعزيز تنسيق السياسات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - وفي حالة ليبيا، مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

إن رفع الجزاءات ينبغي أن يتم بناء على حكم سياسي وليس وفقا لمتطلبات تقنية مرتبطة بشروط لرفع هذه الجزاءات؛ وفي خلال الأوضاع الانتقالية يجب التوصل إلى سبل لإزالة غمّة الجزاءات عن البلد المعني.

وبعد أن قدمت هذه التعليقات بصفتي رئيسا للجنة المعنية بليبيا، أود أن أضيف بعض التعليقات، بينما تكمل باكستان عضويتها لفترة السنتين في مجلس الأمن بحلول نهاية هذا الشهر.

لقد كان شرف عظيم بالنسبة لأعضاء وفد بلادي ولي شخصيا أن أخدم في مجلس الأمن مع هؤلاء الزملاء المقتردين والممتازين. لقد تصادفت فترة ولايتنا مع تطورات هامة وخطيرة في العلاقات الدولية - وهي تطورات كان فيها مجلس الأمن والأمم المتحدة في مركز العاصفة.

السيد أكرم (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة لأتشاطر معكم بعض الأفكار الشخصية، بصفتي رئيس لجنة ليبريا خلال السنتين الماضيتين. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر، قبل كل شيء، جميع أعضاء المجلس - خاصة خبراء اللجنة - وموظفي الأمانة العامة على إسهامهم في عمل اللجنة، وعلى دعمهم لرئيس اللجنة. وأشيد على وجه الخصوص بلورين ريشارد - مارتن، سكرتيرة اللجنة أثناء عام ٢٠٠٣، وبخلفها الذي يعادلها في القدرة، جيمس سوترلن، وأشيد أيضا بزميليهما، تيتو ستولز وآرمين ديسايبدا على أدائهما المميز.

يمكن تقسيم عملنا أثناء السنتين الماضيتين إلى فترتين متميزتين: الفترة الأولى، من كانون الثاني/يناير حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بصفتنا لجنة ١٣٤٣؛ والفترة الثانية، من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ حتى الآن بصفتنا لجنة ١٥٢١، التي خلفتها. وقد اتسمت الفترة الأولى بحرب أهلية مستمرة وانتهاكات متواصلة للجزاءات وحظر توريد الأسلحة. واتسمت الفترة الثانية، في عام ٢٠٠٤، بحدوث تحسن في الحالة، حيث مرت ليبريا بمرحلة انتقالية من الصراع إلى بناء السلام.

منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣، لم يبلغ عن أي انتهاك لحظر توريد الأسلحة. بيد أن اللجنة وافقت على الأخذ بنهج تجاه استمرار الجزاءات، يميز بين الجزاءات المتعلقة بالأسلحة والجزاءات الاقتصادية.

وتعيّن على اللجنة أن تعتمد اعتمادا كبيرا على فريق الخبراء، لعدم وجود آلية إبلاغ لدى الدول الأعضاء. كما أن المبادئ التوجيهية، التي تسترشد بها اللجنة في عملها، لم تتم الموافقة عليها منذ أن أنشئت اللجنة في عام ٢٠٠١. وآمل أن تسوّى هذه المسائل في العام القادم، بوصفها مسائل ذات أولوية.

ما حدث ذلك عندما لم يكن هناك خطر محقق بالسلام أو خطر جلي بشكل تام. إن أحكام المادة ٤١ استُخدمت بوتيرة متزايدة لفرض الجزاءات ومعاقبة الأنظمة المتمردة والأطراف المتحاربة. وإن فعالية وقيمة مثل هذه التدابير الجزائية وآثارها السلبية تحتاج إلى التحليل والتقييم بشكل تام، كما يتضح ذلك من تقرير فريقنا العامل المعني بالجزاءات.

وعلاوة على ذلك، فإن هناك نفاذ صبر من جانب البعض، بمجرد اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، للتحرك بسرعة إزاء تطبيق المادة ٤٢ من الميثاق والتهديد أو الترخيص بتنفيذ إجراءات الإنفاذ. وفي رأينا، إن الفرق ما بين المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق لم يتم دائما استكشافه بشكل كامل، بما في ذلك في بعض الحالات الشهيرة، لتحقيق أهداف المجتمع الدولي بدون اللجوء إلى استعمال القوة والتدخل العسكري.

وإحدى عواقب التزعة التي تميل إلى المعاقبة وفرض إجراءات الإنفاذ، بدلا من الوفاق والوساطة، تتمثل في التهديدات الرئيسية التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين، مثلما يحدث في جنوب آسيا وشمال آسيا والشرق الأوسط، يحول دون التطرق إليها على نحو مضموني عضو أو آخر من أعضائنا الدائمين في مجلس الأمن. ولذلك، فبينما ينفق المجلس معظم وقته في البحث، وهو لا ينجح دائما في ذلك، عن كيفية إدارة الصراعات الداخلية - وبعضها، باعتراف الجميع، تترتب عليه آثار عابرة للحدود أو إقليمية - وفي الانشغال بالتهديدات المزعومة للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن التهديدات الحقيقية للأمن العالمي يتم التصدي لها من خلال ترتيبات تُتخذ خارج مجلس الأمن. وكأن التهديدات الحقيقية للسلام والأمن الدوليين تُعتبر مسائل شديدة الأهمية بحيث ينبغي ألا يُعهد بها إلى مجلس الأمن.

ويا للمفارقة، فقد دخلنا عصرا جديدا في تاريخنا، يتميز بعدم التماثل في القوة، وكذلك بالتكافل بين الدول.

وعلى أن نحدد نموذجا جديدا لإدارة الشؤون العالمية في هذا العصر الجديد، ولكن الأمم المتحدة ومجلس الأمن سيضطلعان بدور أساسي في هذا الوضع. إن الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها للنهوض بالأهداف المشتركة للإنسانية. وإن مجلس الأمن بمثابة الجوهر في تاج الأمم المتحدة المتوج، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبملك القدرة الفريدة على إقامة التزامات دولية واتخاذ إجراءات قابلة للتنفيذ. ومع ذلك، فإن روح الميثاق تقوم على التعاون وليس على الطابع القسري المتعدد الأطراف.

إن نطاق عمل مجلس الأمن يمتد، على التوالي، من مرحلة صنع السلام قبل نشوب الصراعات إلى إدارة الصراعات ونهاية إلى إحلال السلام بعد انتهاء الصراعات. وفي رأينا، فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يقصران حقا في أداء مهامهما عندما يقصران في استغلال الإمكانيات الهائلة الواردة في الفصل السادس من الميثاق فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. إن الأمين العام وممثليه الخاصين ومجلس الأمن نفسه وهيئاته الفرعية والبعثات، وكذلك الهياكل القضائية والإنسانية للأمم المتحدة، يمكن بوسعهم القيام بدور أكثر نشاطا في رأب الخلافات وتسوية المنازعات قبل أن تؤدي إلى صراع مفتوح. إن المناقشة الخاصة حول التسوية السلمية للمنازعات، التي عُقدت خلال فترة الرئاسة الأولى لباكستان في أيار/مايو ٢٠٠٣، قد حددت عددا من الآراء والأفكار والاقتراحات من الضروري متابعتها وتعزيزها بشكل جدي.

وفي الماضي القريب سرعان ما لجأ المجلس إلى استخدام سلطته بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، وغالبا

وما برحت باكستان ترى أن كثيرا من تلك الأزمات المعقدة ينبغي أن يُعهد بها إلى آليات تشمل أجهزة رئيسية أخرى في الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، بحيث يتم اتخاذ إجراء شامل للتعامل مع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمثل هذه الأزمات. وبينما اقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير إنشاء لجنة لبناء السلام، تحت رعاية مجلس الأمن، فإن باكستان ما زالت ترى أن الآلية العملية بشكل أكثر يمكن أن تتمثل في تكوين لجان مخصصة للتعامل مع هذه الأزمات عند حدوثها.

إن انشغال مجلس الأمن بالصراعات داخل الدول قد تبلور مفهومه في الرأي الذي يفترض بأن حماية السكان المعرضين للخطر في ما يسمى بالدول المفككة أو التي تمر بمرحلة التفكك. وطبيعي أن يطرح السؤال: متى تبدأ مسؤولية الحماية، هل عندما تكون الدولة على حافة الانهيار أو قبل ذلك بكثير، أي عندما تكون ظروف الفقر والتخلف الإنمائي تدل بوضوح على أن الدولة في طريقها إلى الانهيار ما لم يساعدها المجتمع الدولي.

إن المسؤولية الدولية عن الحماية لا يمكن أن تكون شرعية إلا إذا كانت نابعة من قبول الحق الأساسي في التنمية لجميع الشعوب، وهو الحق المتضمن للحق في الغذاء، والمأوى، وشروط التجارة المنصفة، والإعفاء من الديون المنهكة، وإمكانية الوصول الكافي إلى التمويل والتكنولوجيا. وبدون التضامن الدولي الذي يعنيه الحق في التنمية، فسيشهد العالم عددا من الدول المفككة. والتدخل الإنساني الذي يستند إلى مسؤولية الحماية قد يفهم على أنه عودة إلى حقبة جديدة من الاستعمار. وليس واضحا أيضا ما إذا كان المجتمع الدولي هو الذي سيتولى تمويل وإدارة مثل هذا التدخل. وفي رأينا أنه سيكون من الأجدى تخصيص تلك

إن سلطة الإنفاذ التي يتمتع بها المجلس غالبا ما تُستخدم في الوقت الحاضر ضد الأنظمة الضعيفة أو المليشيات أو الأئمة. ومنذ احتلال العراق للكويت، لم يتخذ مجلس الأمن أية إجراءات إنفاذ ضد الدول التي لجأت إلى استخدام القوة والعدوان والاحتلال ضد دول وشعوب أخرى. وإن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد برزت بوصفها وسيلة الإنفاذ الأساسية لدى مجلس الأمن. وبعد فشل بعثات الصومال وسريبرينيتشا ورواندا، نجحت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون. وإن ذلك النجاح وقلق المجلس بسبب الصراعات التي تنشب داخل الدول قد أديا إلى حدوث طلب شديد وعارم بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في غرب أفريقيا، ووسط أفريقيا، وربما في جنوب السودان.

واليوم فإن بعثات الأمم المتحدة في الميدان تضم أكثر من ٧٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين والمدنيين موزعين على ١٦ بعثة. وتفخر باكستان بأنها أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تلك. ومع ذلك، تغيرت طبيعة عمليات حفظ السلام من مجرد عمليات بسيطة تشمل المراقبة وعمليات إنفاذ وقف إطلاق النار إلى عمليات إدارة الأزمات المعقدة بما ينطوي عليه ذلك من مهام تتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعمير. وباختصار، أصبحت الأمم المتحدة الآن تعمل في مجال بناء الدولة.

إن الرقابة على عملية بناء الدولة وإدارتها تستهلكان ما لا يقل عن نصف وقت واهتمام مجلس الأمن، مما يصرف انتباه المجلس، بشكل حتمي، عن أكثر التهديدات الموجودة للسلم والأمن الدوليين. ويتم إنفاق مصروفات ضخمة على عمليات حفظ السلام ولكن هناك نقص دائم في الموارد المطلوبة لإعادة بناء الدول المنهارة وتحقيق الأمن المستدام.

ومن الشروط الأساسية لذلك التمتع بالشفافية والمساءلة. وينبغي لجلسات مجلس الأمن أن تكون مفتوحة كقاعدة عامة، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت للمجلس. وينبغي أن تكون المشاورات المغلقة هي الاستثناء. والقول المأثور "العهد العلنية التي تم التوصل إليها في العلن" يجب أن ينطبق أيضا على مجلس الأمن.

إن انتخاب الأعضاء غير الدائمين وسيلة أيضا لضمان المساءلة من جانب الدول التي تمنح امتياز العضوية في مجلس الأمن. ولذلك، سعت باكستان خلال فترة عضويتها أن تبين، ليس مصالحها الوطنية فحسب، بل أيضا مصالح جميع من تمثلهم، لا سيما بلدان آسيا، والعالم النامي الإسلامي غير المنحاز. ولن تؤدي زيادة عدد الأعضاء الدائمين الجدد في المجلس إلى تعزيز المساءلة، حيث لن يفرض عليهم مواجهة الاختبار الديمقراطي المتمثل في انتخابهم من قبل أقرانهم في الجمعية العامة. ويجب أن يوضع امتياز أو ادعاء بلد ما تمثيل مجموعته أو منطقته أمام الاختبار الديمقراطي بصورة دورية من خلال الانتخابات في الجمعية العامة.

وكثيرا ما أسدي النصح لوفد باكستان، أثناء عامي عضويتنا في مجلس الأمن، بأن علينا أن نخفف من التزعة المثالية لديها في ظل حقائق القوة. ولكن ذلك لم يهز إيماننا بأن الأمن المستدام لا يمكن تحقيقه إلا عندما يتم تغليب المبادئ على القوة. إن العالم في حاجة إلى مجلس الأمن الذي لا يكون على الدوام انعكاسا لحقائق القوة، بل الذي يعمل بسلطة أخلاقية ومصدقية. والعالم بحاجة إلى مجلس أمن يستطيع أن يقف إلى جانب الضعيف ومن لا حول له ولا قوة، مجلس يكون قوة للموضوعية والإنصاف والمساواة والعدالة في إدارة شؤون العلاقات الدولية.

الموارد المطلوبة لتوجيه ضربة وقائية ضد الفقر والتخلف الإنمائي.

ولا يمكن لعمل مجلس الأمن أن يظل بعيدا عن مسألتين أخريين، وهما الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل. فبعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، جاء اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب، ردا ضروريا ومنشودا. ولكن إذا كان للجنة مكافحة الإرهاب أن تكون فعالة في القضاء على الإرهاب، بدلا من معالجة إعراضه فحسب، فلا بد من توسيع نطاق عملها ليشمل التصدي للأسباب الجذرية للإرهاب، وخاصة الظلم السياسي والاقتصادي ضد الشعوب المسلمة في فلسطين وكشمير وفي أي مكان آخر. وتتطلع إلى انتهاج استراتيجية شاملة يقترحها الأمين العام. وجلي أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تشارك فيها مشاركة نشطة جميع البلدان التي تكون مساهمتها ضرورية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الشاملة.

وبالمثل، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بمثابة تدبير وقائي لمنع امتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الإرهابيين والأطراف الفاعلة غير الحكومية. ولا يمكن انتهاج استراتيجية عدم انتشار شاملة بدون المشاركة والتعاون العملي لجميع أعضاء الأمم المتحدة. ولا يمكن تحقيق ذلك في مجلس الأمن بمفرده، حيث يتمتع البعض بصلاحيات غير عادية وامتيازات لا تضاهي في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح.

ومن الواضح أن مجلس الأمن يمكنه أن يكون أكثر فعالية وكفاءة، ويجب أن يكون كذلك. ونظرا للصلاحيات التي لا تُجاري لخمسة أعضاء دائمين، فإن الأمن مقيد من ناحية هيكلية في العمل دوما بموضوعية واتساق وبطريقة عادلة. ولكن يمكن اتخاذ بعض الخطوات لتحسين عمله.

وحيث أن فترة عضويتنا أيضا ستنتهي في نهاية هذا الشهر أود، باسم وفدي، أن أشكر جميع الزملاء على حسن تعاونهم.

سوف أقاوم الإغراء بأن أرد على ما قاله السفير منير أكرم، لأنني أعتقد أننا ينبغي أن نجري تلك المناقشة في الجمعية العامة، وليس في مجلس الأمن. ولكن اسمحو لي بأن أبدي ملاحظة واحدة في هذا الشأن. أوافق السفير أكرم على أننا واجهنا في المجلس أوقاتا عصيبة خلال العام الماضيين. وأعتقد أننا متفقون جميعا حول هذه الطاولة على أن الأمين العام كان مصيبا عندما تكلم عن الوقوف أمام مفترق طرق فيما يتعلق بالمحافظة على أهمية الأمم المتحدة في ظل التهديدات والتحديات الجديدة. ومعروض علينا الآن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). وأعتقد أن من الضروري أن نعمل جميعا معا من أجل تنفيذ مقترحات الفريق.

أعتقد أن لدينا مصلحة مشتركة في تعزيز النظام العالمي المتعدد الأطراف الوحيد المتاح لنا. ولكي نعزز أهم جهاز فيه، وهو الجهاز الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن السلم والاستقرار - أي مجلس الأمن - يتعين علينا أن نتأكد من زيادة فعاليته ومصداقيته وشفافيته حتى نجعل قراراته ليست أكثر شرعية فحسب، بل أيضا أكثر قبولا وقابلية للتنفيذ. وأعتقد أننا سنفعل ذلك العام المقبل. وآمل أن تجدد الدول الأعضاء في الجمعية العامة الإرادة السياسية وأن تنهض بمسؤوليتها عن تعزيز فعالية وشرعية المجلس.

الرئيس: أشكر السفير بلوغر على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس وعلى الخدمة الكبيرة التي قدمها للأمم المتحدة خلال رئاسته ولو القصيرة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس المجلس. ويسعدني جدا أن نهي فترة عضويتنا في ظل رئاسته التي تظهر، ليس المهارة الدبلوماسية الجزائرية فحسب، بل أيضا الروح التي تسود موسم الأعياد.

الرئيس: أشكر السفير منير أكرم على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس وعلى الكلمة الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي، فضلا عن الخدمة الكبيرة التي قدمها للأمم المتحدة خلال رئاسته للجنة الجزاءات خلال السنتين اللتين قضاها عضوا في مجلس الأمن، وأتمنى له كل النجاح.

أعطي الكلمة الآن لآخر متكلم في قائمتي، السفير غونتر بلوغر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

السيد بلوغر (تكلم بالانكليزية): سيكون تقرير موجزا للغاية. فكما يعلم المجلس بأكمله، أقيمت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) قبل مجرد أسبوعين. وقد عقدنا اجتماعنا الرسمي الأول في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وعقدنا اجتماعا غير رسمي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وأصدرنا مذكرة شفوية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أبلغنا فيها جميع الدول الأعضاء بالتدابير المتخذة، لا سيما بشأن حظر الأسلحة - الذي بدأ نفاذه منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر - والجزاءات المستهدفة، من قبيل حظر السفر وتجميد الأصول، التي بدأ نفاذها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وأبلغنا الدول الأعضاء كذلك بأن اللجنة شرعت في عملية وضع قائمة بالأفراد والكيانات الذين سيخضعون لحظر السفر وتجميد الأصول. وخلال هذه العملية التي لم تستكمل بعد، ستأخذ اللجنة في الحسبان تماما جهود الوساطة الحالية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وفقا للبيان الرئاسي للمجلس المعتمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس وأن أشكر من خلالكم، يا سيدي، الأمانة العامة والوفود الأخرى التي تسهم في أعمال المجلس، على تعاونهم الذي استطعنا التعويل عليه. كما أود الإشارة إلى أن هناك حياة خارج مجلس الأمن - وأن مجالات الأمم المتحدة خارج المجلس كبيرة جدا وأننا جميعا مطالبون بالتعاون، بطريقة أو بأخرى، في العمل المنتظر منا لتنشيط المنظمة في جميع جوانبها، ومثلما يدعو إليه الأمين العام والتقارير الصادر مؤخرا عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وإسبانيا على استعداد لأن تبذل قصارى جهدها من أجل التعاون في هذه المهمة.

الرئيس: أشكر السفير يانيس - بارنوفو على كلماته الطيبة، إننا نقدر الدور الهام الذي قامت به إسبانيا خلال رئاستها للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). واتفق معه على أن هناك حياة خارج المجلس، وأتمنى له النجاح والتوفيق خارج المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.

السيد يانيس - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة في هذه الجلسة الخاصة جدا - فهي آخر جلسة تُعقد خلال رئاسة الجزائر وآخر جلسة للمجلس تُتاح فيها فرصة التكلم للأعضاء غير الدائمين المنتهية مدتهم.

إن البند المدرج في جدول أعمالنا هو إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء اللجان والأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن. وبالصدفة، أو قد يكون الأمر مقصودا، كان المتكلمون الأربعة الذين سبقوني - الممثلون الدائمون لأنغولا وشيلي وباكستان وألمانيا - يمثلون بلدانا أعضاء غير دائمين ستغادر المجلس في نهاية العام. وحيث أن وفدي العضو الخامس غير الدائم الذي سيغادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أود أن أعرب بإيجاز، كما فعل زملائي، عن ارتياحنا لأننا استطعنا أن نعمل جنبا إلى جنب مع أعضاء المجلس الآخرين في الاضطلاع بالمسؤوليات الثقيلة التي ينطوي عليها العمل في مثل هذا الجهاز الهام في الأمم المتحدة، وهو الجهاز الذي يتمثل دوره الحاسم، وفقا للميثاق، في الإسهام في صون وإعادة ترسيخ السلم والأمن في شتى أرجاء العالم.